

تعمل في المطلق وانما يقول نحو ما في الدنيا راحه ما فيه كليس
والراحي فاعل الظرف بمعنى السهولة وهو مرفوع تقدير الاسم والخبر
النائب المقام مقدر اعلم ان هذا الظرف لضمة اليعمل في المفعول
القوي بالاتفاق ولان عامل الذي نائب هو متناهي كوجه لا يعمل
فيه لدومه ولاة الفاعل الظاهر لا بشرط الاتهام واما المستكن فيكون
امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط عما ذكره بيان شرط اسم العمل و
المفعول نحو زيد في الدار ابوه ومانه الدار احد ومررت برجل في
لكتاب ومانتي زيد وعيا كنفيست وفي الدار زيد ابوه ومانتي
الذي في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع كون الظرف جرم مقوما
وما بعده مبتدأ موحدا كما في مثل قائم زيد والاولم في قوله والاسما
ظاهرا فاعل مستتر فيمتنع عن تعدد المحذوف ويعمل في غيرها
كالدار والظرف بلا شرط واسم المنسوب وهو الاسم الذي لحقت
بأخوه باه مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة كما لحقت التاء
علامة للتانيث تقول في النسبة لاهتمها نهي وكما انتم التانيث
لا الحقيقة وغير الحقيقة فكذلك النسبة بتقسيم الحقيقة وغير الحقيقة
والحقيقة ما كان متواترا في الحقيقة وغير الحقيقة ما تعلق باللفظ فقط كحركة
وبروي وكما جاشت التاء للفرق بين اسم الجنس وواحدة فكذلك
الياء نحو رومي وروم مجوس ومجوس ويعمل كعمل اسم المفعول كونه
مؤلافاً ويشترط في عمله ما بشرط العمل على اسم المفعول وقد اشار اليه
بقوله ونحو ينفخ للعالم ان يكون محمدا خلقه الله محمدا على المبتدأ
في الاصل ان يكون مناسباً داخل المبتدأ والخبر فوقع خلقه على
التأنيث فيجوز ان يكون ضميره محمداً ويكون ان يقال ان
خلق بالرفع اسم يكون ومحمداً خبره قدم ولم يوجد شرط العمل

العمل فلم يعمل محمداً فقد اشار بان المثال الفاعل العامل بعد
التعداد من العوامل لان في عند شرط ما يناسب وهو اسم المفعول
والكل داخل في ضابطه كفي فلما وجد لا شرط في بيان التماسي كما
ولما وقع الشيخ من العوامل النقطية السامية والقيامية اراد ان يخرج
في العوامل المعنية فقال والعامل المعنوي الذي وقع في
العامل المطلق انما عند سبويه خلافاً للافتقار فانه يجعل ثلثه
ثانته على عمل الصفة والتاكيد وعطفت البيان واولها في
الركبتين اعلاها وبنائها في مثل زيد العاقل فانه لو اتخذ العمل
لما اختلف الحركات وجواب ان الضم باعتبار العارض فلا اختلف
باعتبار الاصل قال عيسى بن النوري وبعض المحققين والمصنوع والاشبه
ان هذا الرفع مثل الجوارى ورفع الملائكة التجدد واعلم ان الرفع
يحمي للثبات والابتداء وليس بالاعراب والتسمية بالرفع
والجواز هذا كلامه وقال سبويه الوصف بمنزلة الجزم من الموصوف
فالعامل مثل عملهما في الحقيقة فيكون عملها فيهما قابلاً لبعض
الكل الاول راقع المبتدأ والخبر انما يعمل فيهما عمل الرفع لانه يتناول
الاشياء في مضمونها يقتضي الاقتصار المسند اليه والمسند للذي
يشترط ان الفاعل فلا ولا يكون مسنداً اليه والتاء في كونه خبراً تانياً
وقدر ان معنى العمل على الاقتصار وهو تجريد الاسم الفرج والمؤاودة
عن العوامل النقطية للاستدلال بقول ان التجرد الربسي والمومن
الامور الاعتبارية دون الحاجة فلا يجب ان يكون عملها فضلاً
عن ان يكون راقعاً لانه امر عديم والعدم لا يكون متواتراً
لانه يقول ان التجرد ليس بامر عديم للفرق الظاهر بين قولنا
التجدد حاصل لزيد في الخرج وهو قول التجرد والتجدد امر متحقق

Copyrighted King University